
مستقبل اقتصاديات الدول العربية في ظل التطورات المالية والنقدية.

أ . احمد نصير (المركز الجامعي الوادي) - الجزائر

أ . هشام لبزة (المركز الجامعي الوادي) - الجزائر

ملخص:

يعتبر موضوع التكامل المالي والنقدي من المواضيع القديمة المتجددة في الأدبيات الاقتصادية، ففي الماضي القريب 1974 - 1984 لعب العامل المالي والنقدي الدور الأكبر في محاولة التكامل بين الدول العربية، وقد عزز هذا العامل كثافة التدفقات الرأسمالية وتحركات العمالة بين الدول العربية خصوصا في الفترة النفطية، إلا أنهم في الفترة الحالية أصبحت التطورات المالية والنقدية التي يعرفها العالم مثل بروز التكتلات النقدية والأزمات المالية التي تعصف بالدول المستضعفة أكثر ما يعزز ويدعو إلى التكامل بين الدول العربية، إن هذه التطورات ومن أجل مستقبل أفضل لدول العربية جعلتها تسعى إلى تحقيق تكامل نقدي ومالي من أجل الصمود أمام تيار العولمة المالية والتحولات النقدية العالمية . كل هذا أدى بنا إلى وضع سؤال أساسي هو: ما مستقبل الوضع المالي والنقدي للدول العربية - التجربة والأفاق؟.

Abstract

In the current period are financial developments and monetary known to the world such as the emergence of clusters monetary and financial crises that beset upon vulnerable What reinforces and calls for integration among Arab countries, these developments and for a better future for the Arab States made it seeks to achieve monetary

integration and financial support to withstand stream of financial globalization and monetary global transformations. All of this led us to develop a fundamental question is: **What is the future of the financial and monetary situation of the Arab countries - experience and prospects?**

1- الوضع المالي والنقدي للدول العربية.

وحتى نتمكن من أن نتعرف على الوضع النقدي و المالي للدول العربية ومدى صحته وسلامته ، سنتطرق للأوضاع الإقتصادية التالية:

1-1- أوضاع المصارف العربية: تمكنت السلطات النقدية في الدول العربية من قطع شوط كبير في إعادة إصلاح القطاع المصرفي إنعكس إيجابيا على أداء القطاع المصرفي. ولكي نتمكن من معرفة أداء القطاع المصرفي العربي فإننا سوف نعتمد على بعض المؤشرات المعيارية لقياس الأداء والتي عادة ما تستخدم لقياس الأداء والتطور المالي لقطاع عريض من البلدان مثل نسبة التداخل المالي (إجمالي الموجودات / الناتج المحلي الإجمالي)، نسبة (مجموع القروض المقدمة للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي)، ونسبة (الودائع / الناتج المحلي)¹.

✓ **نسبة التداخل المالي:** تعد نسبة التداخل المالي مقياسا لحجم الوساطة المالية ودرجة تطور النظم المالية والمصرفية، ويشير ارتفاع النسبة إلى أهمية المؤسسات والأدوات المالية ودورها في الاقتصاد. فنجد أن هذه النسبة تباينت في الدول العربية ما بين 343 %، 218 % كحد أقصى لها في كل من لبنان والأردن وأدنى حد لها بلغ 18 % في السودان في سنة 2004 ، هذا وقد كانت هذه النسبة في سنة 1997 تقدر بـ 199 % ، 195% كحد أقصى في كل من لبنان والأردن وهذا ما يدل على زيادة أهمية المؤسسات والأدوات المالية في الاقتصاد العربي.

✓ **نسبة مجموع القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:** هذا المؤشر يرصد تطور قطاع البنوك ويرتبط بدرجة أكبر بتمويل مشاريع الاستثمار وتحسين التنمية، تجاوزت هذه النسبة 50 % في الفترة 2002-2004 لكل من لبنان والأردن، الإمارات، البحرين، تونس، المغرب، الكويت، حيث وصلت هذه النسبة 80% في لبنان تليها الأردن بنسبة 72 % وهذا ما يدل على زيادة النشاط الإقراضي للبنوك في الدول العربية حيث أن الحجم المطلق للقروض المقدمة للقطاع الخاص في الدول العربية قد ارتفع من 223.7 مليار دولار في 2001 إلى 325.9 مليار دولار سنة 2004 بنسبة نمو بلغت 45.6 %.

✓ **نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر مدى إقبال الزبائن على إيداع أموالهم في المصارف وبالتالي التوسع في منح القروض وزيادة أرباح البنك.

حيث هناك تباين بين الدول العربية فيما يخص هذه النسبة حيث بلغت 234 %، 115% في كل من لبنان والأردن على التوالي وتراوح بين 82 % و 44 % في كل من مصر، البحرين، الإمارات، الكويت، المغرب، سوريا، قطر، الجزائر، السعودية، وهي أقل من 40 % في كل من ليبيا وعمان وموريتانيا والمغرب وهذا في سنة 2004.

1-1-1- خصائص المصارف العربية: من أبرز هذه الخصائص نذكر: (*) **درجة حجم المصارف العربية²:** بلغت موجودات المصارف العربية خلال عام 2004 حوالي 766 مليار دولار حيث حققت نسبة نمو قدرت بـ 38.7 % عن سنة 2000 ، حيث بلغت الموجودات آنذاك 552 مليار دولار، هذا النمو كله يبدو انه غير كاف، ذلك انه إذا ما قارنا موجودات البنك الاتحادي السويسري UBS الذي احتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الموجودات إذ

بلغت موجوداته 1533 مليار دولار سنة 2004، لوجدنا أن موجودات المصارف العربية تمثل 49.9 % من موجودات UBS.

(* **درجة التركيز المصرفي** : لعل أحد أهم ملامح الجهاز المصرفي في الدول العربية هو إرتفاع درجة التركيز فحصة أول 100 بنك في قائمة المصارف العربية من موجودات الجهاز المصرفي تصل الى 95.5 % ، وإن أول 10 مصارف منها تسيطر على 35.1 %³.

(* **الكثافة المصرفية**: تتميز بعض الأسواق المصرفية في الدول العربية بظاهرة الكثافة المصرفية حيث لا يتناسب عدد المصارف مع عدد السكان أو حجم الاقتصاد ، فدولة مثل لبنان يوجد بها 75 مصرف في حين أن عدد سكانها 3.8 مليون نسمة و ناتجها المحلي 19.7 مليار دولار

1-2- أوضاع الأسواق المالية العربية وخصائصها.

1-2-1- **أوضاع الأسواق المالية العربية**: عرفت أسواق المال العربية تحسناً ملحوظاً ومستمراً في أدائها، حيث قفز مؤشر الأسعار المركب الذي يحتسبه صندوق النقد العربي ليلبلغ نحو 215.7 نقطة في عام 2004 محققاً أعلى مستوى له منذ عام 1994 مقابل 141.9 نقطة عام 2003. وعلى الرغم من التحسن المستمر الذي شهدته أسواق المال العربية إلا أنها لم تكتسب بعد سمات الأسواق المتطورة الواسعة، ذلك أن تمتع البورصات العربية بالسيولة المرتفعة والأداء الجيد للشركات والقوة الظاهرة لإقتصاديات معظم الدول العربية مع تطور المزيد من التشريعات والقوانين في هذه الدول لجذب الاستثمار الأجنبي، لا ينفي أن هذه الأسواق لا تزال تعاني من نقاط ضعف واضحة تجعلها تتخلف عن ركب الأسواق المالية العالمية.

1-2-2- **خصائص الأسواق المالية العربية**: من بين أهم هذه الخصائص التي تتميز بها البورصات العربية نذكر⁴:

- صغر حجم السوق وضيق نطاقه.
- ارتفاع درجة تركيز التداول.
- انخفاض نسبة سيولة السوق.
- انخفاض الفرص المتاحة للتنويع.
- تقلبات حادة في حركة الأسعار نتيجة إتمادها على التمويل من المصادر الخارجية.

1-3- الوضع النقدي الخارجي للدول العربية: وهذا ما يدفعنا إلى محاولة معرفة وضع ميزان المدفوعات وكذا المديونية وسياسة سعر الصرف و التضخم في الدول العربية.

1-3-1- وضع ميزان المدفوعات في الدول العربية: عموما فإن وضع ميزان المدفوعات لمجموع الدول العربية خلال الفترة 1999-2004 قد عرف تطورا وتحسن ملحوظا - باستثناء سنة 2001 التي تراجع فيها وضع الميزان الكلي نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر - حيث يرجع هذا التحسن لارتفاع أسعار النفط العالمية، وقيام الدول العربية بزيادة الكميات المنتجة لمقابلة الطلب العالمي المتنامي، وبذلك ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازنة التجارية للدول العربية كمجموعة. وانعكست هذه الفوائض مصحوبة بالزيادة المحدودة في عجز موازنة الخدمات والدخل وتراجع العجز في صافي التحويلات الجارية في تحقيق موازين الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية لأكبر فائض سنة 2004 منذ سنة 1981 حيث قدر بـ 107701.9 مليون دولار وبلغت نسبته 12.9 % من الناتج المحلي الإجمالي⁵. أما خلال الفترة 1999-2004 فقد حققت الدول العربية فائض في الحساب الجاري بلغ 46630.4 مليون دولار كمتوسط للفترة حيث ارتفع الفائض من سنة 1999 إلى سنة 2004 بنسبة بلغت 1739.7 % .

1-3-2- المديونية في الدول العربية: تشير الإحصائيات التي ينشرها البنك الدولي إلى أن الرقم الإجمالي للديون الخارجية⁶ المستحقة على الدول العربية المدينة يقدر بـ 189 مليار دولار لسنة 2002، بينما بلغ إجمال الدين العام الخارجي⁷ 141.9 مليار دولار في نفس السنة، وقد أشار التقرير العربي 2005 على أن الدين العام الخارجي بدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2002 حيث وصل هذا الدين إلى 151.1 مليار دولار في نهاية عام 2004

(*) **سياسة أسعار الصرف في الدول العربية:** تعرف أسعار صرف العملات العربية تذبذبات فيما بينها وكذا أمام العملات الدولية، فقد تراجعت قيمة بعض العملات العربية منها الجنيه المصري بـ 8.5 %، الأوقية الموريتانية، الدينار الليبي في حين ارتفع سعر صرف بعض العملات منها الدرهم المغربي 7.4 % والدينار الجزائري 6.5 %، وفيما يخص بتحركات أسعار صرف الدول العربية أمام اليورو، فقد انخفضت أسعار صرف الدول التي تربط عملاتها بالدولار نتيجة انخفاض الدولار أمام اليورو، حيث تراجعت عملات دول مجلس التعاون بـ 9.4 % أمام اليورو، والكويت بـ 8.5 % وهذا سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003، وفيما يخص الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار.

(*) **التضخم في الدول العربية:** عرفت الدول العربية معدلات تضخم منخفضة والذي يرجع لتطبيقها لسياسات مالية ونقدية جديدة تعتمد أساساً على برامج إصلاح اقتصادي، فعلى مستوى السياسة المالية قامت الدول العربية بإصلاحات تمثلت في استهداف جانب الإيرادات والنفقات، ففي جانب الإيرادات تم تنويع مصادر الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة التحصيل الضريبي وفي جانب النفقات استهدفت الإصلاحات ضبط النفقات العامة من خلال تقليل الإنفاق على الدعم وحجم العمالة في القطاع الحكومي وهو ما أدى

إلى تحقيق فائض في الميزانيات الحكومية للدول العربية سنة 2003 ماعدا لبنان ومصر، أدى هذا الفائض في الدول العربية إلى عدم اللجوء إلى التمويل بالعجز وهو ما أدى بدوره إلى تقليل معدلات التضخم في الدول العربية .

• بصفة عامة يوجد إختلاف كبير في الوضع المالي والنقدي فيما بين الدول العربية، فبعض الدول وضعها جيد - مثل دول مجلس التعاون - إلى حد ما، بينما يوجد مجال كبير للتحسن في الدول الأخرى، ومقارنة الدول العربية مع الدول النامية، فإن وضعها جيد ولكنها تأتي في مرتبة أقل بكثير من الدول الصناعية والدول الناشئة.

2-إمكانات الدول العربية في إقامة تكامل مالي ونقدي: إن الدول العربية تحتوي على إمكانات التكامل والتي لو تم إستغلالها لحدث تكتل وتكامل مالي ونقدي عربي، وتتمثل هذه الإمكانيات فيما يلي:

(*) الإمكانيات غير الإقتصادية للتكامل المالي والنقدي العربي: تعد الرابط الثقافية والدينية والتاريخية من العوامل المساعدة و التي تلقى إهتماماً كبير في تقريب وجهات النظر لدى الدول العربية نحو إقامة تكامل مالي ونقدي، ومن هنا يمكن القول أن الإتجاه نحو هذا المشروع سيلقى الإهتمام إنطلاقاً من أوجه التشابه في اللغة والأصل ووحدة التاريخ ووحدة القيم الروحية، والوحدة الجغرافية.

(*) الإمكانيات البشرية: بلغ عدد سكان الدول العربية حوالي 306 مليون نسمة سنة 2004، وهو ما يدل على إتساع السوق العربية. ومن الممكن أن يناهز العرب ب 450 مليون نسمة بعد أقل 25 سنة، ويعتبر توفر الموارد البشرية اللازمة أحد الشروط الضرورية لنجاح الإستثمار، فيعتبر رأس المال البشري أحد عوامل الإنتاج الأساسية لأي مشروع. هذا ويوجد في الدول العربية أعداد كبيرة نسبياً من الفنيين و الخبراء، خريجي الجامعات و المعاهد المتخصصة،

لا يعلمون بكامل مؤهلاتهم العلمية مما يعد هدراً لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في تكامل الدول العربية.

(* **الإمكانات الطبيعية:** تبلغ مساحة الدول العربية 14 مليون كلم² و هو ما يقارب 9% من مساحة العالم، و تحتل المنطقة العربية على موقع إستراتيجي إذ تطل على البحار و المحيطات وهو ما يجعلها تملك ثروة سمكية ومائية هائلة، وكذلك سهولة تسويق ثرواتها الطاقوية مثل النفط والغاز، حيث تستحوذ الدول العربية على 64% من الإحتياطي العالمي من النفط و 25 % من إحتياطي الغاز العالمي. وبالتالي فالدول العربية تعتبر غنية بثرواته الطبيعية.

(* **الإمكانات المالية:** تتوفر لدى الدول العربية -خاصة النفطية منها - أموال ضخمة في الخارج تتراوح ما بين 800 مليار دولار ألي 1400مليار دولار كأقصى تقدير لو تم إستدعائها لعملت على تنشيط البورصات والمصاريف العربية وبالتالي تسريع دوران عجلة التنمية الإقتصادية.

3- نحو سوق المالية عربية موحدة: سوق المال من أهم الأسواق التي تتركز عليها التكتلات الإقتصادية من اجل تحقيق التكامل بينهما فيه إلى جانب أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل، ورغم تأخر الدول العربية فإنها بدأت الحديث عن ربط أسواق المال و توحيد البورصات العربية نظراً لكون التنسيق في مجال أسواق المال أسهل من التنسيق في مجال حركة العمالة.

3-1 جهود الدول العربية لإقامة سوق مالية عربية موحدة: يرجع إهتمام الدول العربية لتحقيق درجة التكامل المالي إلى بداية الخمسينات، وذلك من خلال توقيع مجموعة من الإتفاقيات تهدف إلى تحقيق نوع من التعاون و التكامل المالي بين الدول العربية.

كما أدى تزايد الفوائض المالية في بداية السبعينات إلى إدراك الدول العربية مدى أهمية الأسواق المالية والنقدية العربية - خاصة وإن الطاقة الإستيعابية

لإقتصاديات الدول العربية آنذاك كانت محدودة ولا تسمح بإستثمار الفوائض المالية داخلها - وتماشياً مع هذا الهدف فقد أقر المجلس الإقتصادي العربي في الدورة الثانية والعشرون سنة 1976 الموافقة من حيث المبدأ على فكرة إنشاء السوق المالية و النقدية العربية بموجب القرار 649 ، وتكليف مجلس محافظي البنوك المركزية العربية بالإشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالنظر في الترتيبات اللازمة لإنشاء السوق، وقد استمرت جهود الأمانة العامة وصندوق النقد العربي في إعداد الدراسات الشاملة لتطوير الأسواق المالية⁸. من بين جهود صندوق النقد العربي فيمايلي:

- ✓ إعداد دراسات وابحات ذات صلة مباشرة بالأسواق المالية العربية.
 - ✓ القيام بدراسات ميدانية للأسواق المالية العربية قصد التعرف على أوضاعها والخروج بتوصيات لتطوير و تنسيق القوانين والإجراءات المستخدمة في كل دولة عربية.
 - ✓ المساهمة في إنشاء شركة تقييم الملاة الإئتمانية في الدول العربية في نوفمبر 1996 بالتعاون مع الوكالات الأوربية للتصنيف الإئتماني (إبيكا) ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.
 - ✓ القيام بدراسة جدوى لمشروع إنشاء نظام للمقاصة وتسوية المدفوعات في الأسواق المالية العربية.
 - ✓ العمل على تطوير أدوات الإستثمار المتوفرة في الأسواق المالية العربية و تنويعها وتطوير جانبي العرض و الطلب على تلك الأدوات.
 - ✓ تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي أجهزة الوساطة المالية المناسبة.
- 3-2- إنجازات الدول العربية في إطار إقامة سوق مالية موحدة: تتمثل في عملية الربط بين البورصات العربية والتي مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: 1987-1992 وتم التركيز في هذه الرحلة على تبادل تسجيل الأوراق المالية للشركات بين البورصات الأعضاء في عملية الربط ولكن هذه المرحلة كشف عن بعض المعوقات، أهمها إختلاف شروط القيد للشركات وتباين القوانين المنظمة لعمليات التداول. وغياب المؤسسات ذات الأثر المباشر على سوق الأسهم والمكملة لدور سوق رأس المال مثل مؤسسات النقص وشركات الوساطة وإختلاف مراحل التطور بين الأسواق المختلفة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تبنت الدول العربية آلية جديدة للربط من خلال إبرام إتفاقيات ثنائية أو ثلاثية، وفي هذا السياق تم⁹:

عقد إتفاق التعاون الثنائي بين الهيئة العامة لسوق المال في مصر وسوق الكويت للأوراق المالية في أبريل 1996 ، لتتضم إليهما بورصة بيروت في سبتمبر 1996 لتصبح إتفاقية ثلاثية تشرف على تنفيذها لجنة فنية ثلاثية وبمشاركة ممثل عن إتحاد البورصات.

كما تم أيضا إبرام إتفاقية ثلاثية موقعة في ديسمبر 1996 للإدراج المشترك في أسواق الأوراق المالية في كل من سلطنة عمان والبحرين ،الكويت، في خطوة أولى تعد مدخلا لإنشاء سوق مالي خليجي مشترك وقد أدى هذا إلى تحقيق تقييم عادل للورقة المالية التي تخضع للتقييم في ثلاث أسواق بدلا من سوق واحدة الأمر الذي أدى إلى زيادة الشفافية وتوسيع دائرة الإفصاح المعلوماتي، الذي يعتبر أساسيا وضروريا لأي قرار إستثماري ناجح.

التوقيع على اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية التعاون المشترك بين بورصتي الأردن والبحرين ، في أكتوبر 1997، والتوقيع على بروتوكول تعاون بين بورصتي القاهرة والإسكندرية 2002¹⁰.

وفي هذا الاطار - إنشاء مؤسسة تقاص عربية- إتخذ إتحاد البورصات العربية قرار إنشاء مؤسسة تقاص عربية برأس مال قدره عشرة مليون دولار. مقسمة على الدول الأعضاء ومقرها في بيروت وتقوم هذا المؤسسة عدة أعمال. وبالرغم من عدم إكمال إنشاء مؤسسة التقاص العربية فقد تم في سبتمبر 2004 الإتفاق بين الدول العربية تنفيذاً لقرار مجلس إدارة إتحاد البورصات وأسواق المال العربية في دورته الثانية والعشرين على تشغيل البورصة العربية الموحدة، التي أخذت من القرية الذكية بمصر مقراً لها نظراً لتوفير البنية التحتية لإستيعاب هذه البورصة وتم الاتفاق أيضاً على معايير مهمة ودقيقة وضعتها اللجنة الفنية المعنية لإدراج الشركات بهذه البورصة، منها رأس المال وربحية الشركات في خمس سنوات الأخيرة ودوران الأسهم¹¹. ومن المنتظر أن تشهد الفترة القادمة نشاطاً كبيراً، ومن الأطراف المشاركة في مشروع البورصة العربية الموحدة لإدخاله حيز التنفيذ خلال الفترة القادمة بعد أن فشلت في تحويله إلي حقيقة خلال عام 2008.

3-3- آليات تفعيل السوق المالية(بورصة)العربية الموحدة.

في هذه المرحلة، وبعد إنشاء البورصة العربية الموحدة يتوجب وضع آليات من أجل تفعيل أداء البورصة الموحدة ومن بين هذه الآليات والإستراتيجيات نذكر:

- 1- زيادة الوعي الإذخاري لدى الجمهور من خلال جميع قنوات الإتصال ووسائل الإعلام.

- 2- القيام بمشاريع إستثمارية مشتركة وفي عدة دول عربية.

- 3- إنشاء مؤسسات للقيام بدور صانع السوق¹² للأسهم والسندات حيث يمكن لكل من التجار، بيوت السمسرة، صناديق الاستثمار.... القيام بهذا الدور.

4- القيام بإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية من خلال زيادة خصخصة القطاعات العامة بطرح أسهم شركات القطاع للإكتتاب في البورصات المحلية والعربية.

5- العمل على تنويع الأدوات الاستثمارية.

6- ضرورة توفر شركات متخصصة لتحليل وتقييم الأوراق المالية تتصف بالموضوعية والحيادية وعدم تعارضها مع مصالح مؤسسيها.

7- تشجيع إدراج أسهم وسندات الشركات العربية في البورصة العربية الموحدة كوسيلة لتنشيط حركة رؤوس الأموال العربية¹³.

4- **نحو عملة عربية موحدة:** كانت الدول العربية تشكل منطقة نقدية واحدة بحكم خضوعها للسيطرة العثمانية فترة من الزمن، وبعد سقوط الدولة العثمانية خضعت الدول العربية إلى الاستعمارين الانجليزي والفرنسي.

وبعد أن نالت الدول العربية إستقلالها السياسي أقامت نظم نقدية مستقلة عن بعضها البعض، إلا أنه وبعد قيام الجامعة العربية أعيد طرح توحيد النقد العربي وبذلت الدول العربية جهوداً من أجل التوصل إلى عملة موحدة.

4-1- **دور صندوق النقد العربي في تحقيق تكامل نقدي بين الدول العربية:** يعتبر صندوق النقد العربي من أهم وسائل الدفع والدعم لمسيرة التعاون الاقتصادي بصفة عامة وفي المجال النقدي بصفة خاصة وقد كان - ولازال - الأمل معقوداً عليه، لينهض بمسيرة التعاون العربي وحل المشاكل التي تصادف الدول العربية في مجال المالي والنقدي.

ويتمثل أهم دور لصندوق النقد العربي في التنسيق من أجل إستقرار أسعار الصرف وتحقيق قابليتها للتحويل والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

4-2- متطلبات التكامل النقدي العربي: إن الدول العربية إذا كانت ترغب في تحقيق كامل نقدي فإنه يتوجب علي كل دولة أن توفر متطلبات تعتبر أساسية وضرورية لنجاح التكامل النقدي ومن أبرز هذه المتطلبات السياسية والاقتصادية.

✓ **المتطلبات السياسية:** تعتبر المتطلبات السياسية ضرورية لإقامة تكامل نقدي، فالتكامل النقدي العربي هو مسلك إرادي يفترض إتخاذ موقف إيجابي علي مستوي السياسي من قبل كل الدول العربية المعنية قبل اتخاذ أي خطوة، فالتكامل النقدي العربي بوصفه عملاً سياسياً يحتاج إلى التأكيد علي دور الإرادة الواعية في تحديد مسار المجتمع وهذه الإرادة ليست مجرد رغبة في إحداث تغيير معين، وإنما هي صنع وتقرير التدابير وتحديد المراحل وتعبئة الموارد ثم البدء في التنفيذ، إستناداً إلى الإختصاص التنفيذ. -كما تجلى ذلك في الإتحاد الأوروبي- كما يجب إشراك الشعوب في عملية التكامل وإعطاء أوزان نسبية للدول في التصويت وكـذلك وضع آلية لتوزيع المكاسب والأعباء¹⁴.

***المتطلبات الإقتصادية**¹⁵: ليست المتطلبات السياسية وحدها كافية لقيام تكامل بين مجموعة من الدول حتى ولو كانت هذه المتطلبات أساسية، لأن تكامل مجموعة من الدول يتطلب أيضاً توافر متطلبات إقتصادية وتتجلى المتطلبات في:

- تصفية التبعية الإقتصادية.
- تصفية التبعية المالية
- تصفية التبعية النقدية.
- تصفية التفاوت في مستويات النمو الإقتصادي.

ومن جهة أخرى يتوجب على الدول العربية بصفة جماعية إذا ماقررت إقامة تكامل نقدي أن تقضي على التفاوت الملحوظ فيما يخص النمو الإقتصادي على مستوى إقتصادياتها ويجب أن تحقق نوع من التقارب فيما بينها وكذا تحقيق نوع من التجانس في النظم المصرفية ونظم الصرف وغيرها.

5- التكامل النقدي العربي: التجربة والأفاق.

إن إستراتيجية التكامل النقدي العربي تتم عن طريق تحقيق تكامل نقدي بين دول الخليج العربي لتليها في مرحلة لاحقة تحقيق تكامل نقدي عربي شامل.

5-1 تحقيق تكامل نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي¹⁶: لقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من إتخاذ خطوات هامة من أجل تحقيق التكامل النقدي فيما بينها، فعملت على تحقيق تجانس في نظمها الإقتصادية والنقدية والإجتماعية وهو ما جعلها أقرب وأقدر الدول العربية على تحقيق الوحدة النقدية فيما بينها من أية مجموعة عربية أخرى¹⁷، وتوفرت فيها خصائص منطقة العملى المثلى، وبالرغم من ما حققته دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن هناك إستراتيجية يجب أن تتبعها من أجل تصميم إتحاد نقدي فعال وتشمل هذه الإستراتيجية ما يلي:

*التقارب المالي:لابد لدول مجلس التعاون أن تضع مدونة العمل المالي المشترك ويجب عليها أن تلتزم بتطبيق هذه المعايير ليس فقط قبل إنشاء العملة الموحدة بل على أساس متواصل خلال مرحلة الإنتقال إلى العملة الموحدة وتتمثل هذه المعايير في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاءة إحتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، ونسبة العجز السنوي في مالي الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

***نظم الصرف:** لقد أدى ربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار في سنة 2003 إلى ترسيخ الإستقرار وإنخفاض معدلات التضخم، إلا أنه لابد من النظر في الخيارات الأخرى المتاحة لنظام صرف العملة الموحدة بما في ذلك ربطها بسلة من العملات أو ربطها بالدولار الأورو والإبقاء عليها مربوطة بالدولار أو ترتيبات أخرى.

إن الإبقاء على العملة الموحدة مربوطة بالدولار قد يكون لها أثار سلبية على إستقرار صادرات وورداات بلدان الدول مجلس التعاون مقابل التقلبات في أسعار الصرف التقاطعية بين العملة الخليجية.

أما عن ربط العملة الموحدة بسلة تتكون من الدولار واليورو فلن يتفوق بالضرورة على الربط بالدولار فيما يتعلق بتحسين الإستقرار الخارجي وذلك أستنادا إلى الظروف الحالية لعلاقات التبادل والتجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى ماعدا الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

(*) إعتبارات مؤسسية: حيث يعتبر وجود سلطة نقدية فوق قومية حجر الأساس في تحقيق تكامل نقدي عربي وتتمثل هذه السلطة في إنشاء بنك مركزي مستقل ومشترك يكلف بإعداد وإدارة السياسة النقدية.

وجدير بالذكر أن السلطة النقدية الموحدة التي إتفقت عليها دول مجلس التعاون تتمثل في إنشاء مجلس نقدي في البداية يتحول إلى بنك مركزي موحد في السنوات المقبلة، وقد أوكلت دول مجلس التعاون إلى البنك المركزي الأوروبي القيام بدراسة موسعة للتشريعات، والهيكل التنظيمي للمجلس النقدي وسيتم عرض نتائج هذه الدراسة على قمة الرياض في نهاية سنة 2006¹⁸.

(*) الإصلاحات الهيكلية: تعمل الإصلاحات الهيكلية على تدعيم وتعزيز الآثار الإيجابية للعملة الموحدة، وبالتالي فإنه على دول المجلس أن تزيد في تنسيق سياساتها وجعلها أكثر تجانسا بغية دعم عملية التكامل وتطوير الأسواق المالية

، وتحسين كفاءة توزيع الموارد وقدرة عوامل الإنتاج على التنقل وكذا ينبغي على دول المجلس اعتماداً خطة بشأن التملك وحقوق الملكية بما فيها لصالح غير المواطنين وذلك من أجل تسهيل وتوسيع مجالات الإستثمار في كافة دول المجلس.

5-2 تحقيق التكامل النقدي العربي الشامل: بالرغم من التحسن النسبي في أوضاعها المالية والنقدية ويرجع سبب ذلك أساساً إلى عدم توفر الرغبة السياسية والإختلافات الكبيرة بين الدول العربية في أوضاعها المالية والنقدية، وبالتالي فإنه يتوجب على الدول العربية إذا أرادت أن تحقق وحدة نقدية فيما بينها أننتبع أسلوب التدرج وذلك بإتباع أحد الطريقتين:

الطريقة الأولى: هي إتباع مراحل التكامل النقدي الجزئي كونه يساير عملية التنمية وما يرتبطها من تطورات العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية بحيث يتخذ في كل مرحلة من هذه المراحل أدوات وترتيبات التعاون النقدي الجزئي التي تتلاءم مع متطلبات التنمية.

الطريقة الثانية: أن تقوم الدول العربية بتحقيق تقارب أكثر في مؤشراتها الإقتصادية، وأن تشجع إقامة التكامل النقدي في دول مجلس التعاون كمرحلة أولى وبعدها تقوم كل دولة على حدة بالإنضمام إلى الإتحاد النقدي الخليجي بعد أن تحقق معايير التقارب المالي والنقدي، وهذا على غرار ما حدث في أوروبا حيث تم في البداية تشكيل وحدة نقدية بين 12 دولة وهي التي تدرس إمكانية إنضمام الدول العشر الأخيرة لمعايير التقارب النقدي والمالي.

وفي الأخير فإن إقامة تكامل مالي ونقدي بين الدول المالي والنقدي بين الدول العربية يجعل الدول العربية أكثر إستقراراً وأقوى في مواجهة التكتلات النقدية والإقتصادية الأخرى، ومن ثم فإن إقامة تكامل مالي ونقدي يوفر إيجابيات

للدول العربية لأغنى عنها في ظل هذه التطورات المالية والنقدية، التي يعرفها العالم منذ نهاية القرن العشرين.

لا يعتبر التكامل النقدي والمالي هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة من أجل تحقيق تكامل إقتصادي ودفع التنمية الإقتصادية للدول العربية، وزيادة القوة التفاوضية للدول العربية في المؤتمرات الدولية من أجل الوقوف أمام إحتياجات التكتلات الإقتصادية والنقدية العالمية ومواجهة تيارات العولمة المالية.

وفي هذا الصدد- التكامل النقدي والمالي- قامت الدول العربية بإنشاء البورصة العربية الموحدة في سبتمبر 2004 تنفيذا لقرار مجلس إدارة إتحاد البورصات وأسواق المال، ومابقي على الدول العربية سوق العمل على إدخال هذه البورصة حيز التنفيذ وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل نشاطها.

أما فيما يخص تحقيق تكامل نقدي بين الدول العربية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي حققت إنجازات هامة جعلته تشكل منطقة عملة مثلى حيث أن جميع عملات المنطقة مربوطة بالدولار، وأن السلع والخدمات ورأس المال والعمالة الوطنية تنتقل بحرية في هذه الدول بالإضافة إلى التشابه في اللغة والثقافة والديانة بين هذه الدول، إلا أنه يتوجب على هذه الدول أن تعمل على تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى معايير التقارب المالي والنقدي وإنشاء البنك المركزي الموحد وإصدار العملة الخليجية.

وعن تحقيق تكامل نقدي شامل بين الدول العربية فإنه مستبعد في الوقت الحالي ، نظرا إلى عدم توفر الرغبة السياسية والإختلافات الكبيرة بين الدول العربية في أوضاعها المالية والنقدية، لذا يتوجب على الدول العربية إتباع مراحل التكامل النقدي الجزئي، أو الإنتظار إلى غاية تحقيق تكامل نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعد ذلك تنضم كل دولة على حدة إلى الإتحاد

النقدي الخليجي بعد أن تكون قد حققت معايير التقارب المالي والنقدي و
أستوفت الشروط المطلوبة.

الهوامش والمراجع:

- 1- انظر كل من:
* كرين سوزان وآخرون، تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ندوة تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، 2003، على الموقع، WWW.AMF.AE.ORG ، تاريخ الاطلاع 2006/12/02.
* ضو خليفة علي، أداء السوق المالي وقطاع البنوك والنمو الاقتصادي في البلدان العربية. ندوة القطاع المالي للبلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص 190-192
* سرمد كوكب الجميل، المؤسسة المصرفية العربية التحديات والخيارات في عصر العولمة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2002، ص 37 .
- 2- أخذت الإحصائيات من :
- التقرير العربي الموحد، 2005 مرجع سابق الذكر .
- التطورات المالية على الساحة المصرفية الدولية على الموقع www.nbe.com.org تاريخ الاطلاع 2006/02/02.
3- مغاوري شلبي، المصارف العربية محلك سر، على الموقع، WWW.ISLAMONLINE.NET تاريخ الاطلاع 2006/02/02 .
4- السبسي صلاح الدين حسن، تطوير وربط البورصات العربية ، وتأسيس البورصة العربية الموحدة ، عالم الكتاب ط 1 ، القاهرة 2003 ص 59 .
5- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2005، مرجع سابق الذكر .
6- تتكون إجمالي الديون الخارجية من الدين طويل المدى العام والدين طويل المدى الخاص، الإلتزامات الناشئة من المعاملات مع صندوق النقد الدولي، والدين قصير المدى وائتمانات التصدير
- أنظر THE WORLD BANK . FINANCE 2004
GLOBAL DEVLEPMENT
On WWW.WORLDBANK.ORG READ ON 21/03/2006
- 7 - يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة، والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتتمثل الدول المدينة في الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن والجزائر ولا تشمل السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر وليبيا.
8 - أنظر كل من:- الأسرج حسين عبد المطلب، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2005 ص ص 225، 226.
9- السبسي صلاح الدين حسن، تطوير وربط البورصات العربية و تأسيس البورصة العربية الموحدة، القاهرة، عالم الكتاب، 2002، ص ص 77، 87.

- ¹⁰ - صندوق النقد العربي. التقرير العربي الموحد 2003 على موقع [www.ame.ae / org](http://www.ame.ae/org) تاريخ الاطلاع 2006-02-02.
- ¹¹ - الاسراج حسين عبد المطلب مرجع ص ص 225-227.
- ¹² - للتعريف أكثر على دور صانعي السوق. أنظر: حنفي عبد الغفار، بورصة الأوراق المالية. الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
- ¹³ - هناك مجموعة من البدائل تمكن من تداول الأوراق المالية عبر الحدود في ما بين الدول العربية منها أن يسمح لأي شركة مساهمة أنشئت في ظل القوانين المعمول بها في أحد الدول العربية، بإدراج أسهمها للتداول في السوق الأوراق المالية في أية دولة عربية بجانب دولة المنشأ، شريطة استيفاء الشروط النقدية الجاري العمل بها، وصياغة شروط تتفق عليها بين الدول العربية لعملية الإدراج عبر الحدود، مثل تحديد مستويات قصوي لحجم رأس المال أو الأصول أو غيرها من مؤشرات الحجم، وأيضاً إشتراط حدود دنيا للتوزيعات الخارجية، وضرورة استيفاء عدد من السنوات في مزاولة النشاط.....الخ.
- ¹⁴ - مغاوري شلبي، الوحدة النقدية دروس اوروبية للعرب على الموقع، www.islamonline.net تاريخ الإطلاع 2005-12-18.
- ¹⁵ عيسى دراجي، **التكامل النقدي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002، صص 112-115.
- ¹⁶ تتمثل دول مجلس الخليجي في: البحرين، الكويت، عمان، الملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة.
- ¹⁷ المهيري أمل، **التكامل النقدي الخليجي ضرورة إقتصادية**. مجلة الإتحاد العدد: 11242، يوم 14-04-2006، على الموقع www.alitihad.ae ، تاريخ الإطلاع، 2006-05-02.
- ¹⁸ - دلال بوغزالة، إستعدادا لإصدار العملة الموحدة في 2010، مجلة الحياة في 13-04-2006 على الموقع www.bylebanese.com تاريخ الإطلاع 2006-04-20.

